دور القطاعات المصرفية فى تمويل حاضنات الأعمال واحداث تنمية مستدامة في كل من مصر ودول غرب أفريقيا (بالتطبيق على نيجيريا)

دراسة مقارنة

أ.م.د/ مصطفى أحمد حامد رضوان — **مى سعد محمد**

أستاذ الاقتصاد المساعد بمعهد — **باحثة اقتصاد**

مصر العالى للتجارة والحاسبات — **جامعة جنوب الوادى**

تُعانى معظم الدول الأفريقية من ارتفاع معدلات التضخم وخلل في موازين المدفوعات وعجز في الموازنات العامة لتلك الدول منذ أوائل سبعينيات القرن العشرين وذلك نتيجة لعديد من العوامل الداخلية والخارجية ؛ هذا وتتمثل العوامل الداخلية في سوء الإدارة الاقتصادية ، عدم الاستقرار السياسي نتيجة الحروب الأهلية في تلك الدول الأمر الذى أثر سلبياً على معدلات الادخار والاستثمار في المنطقة ؛ ضعف الموارد المحلية بسبب ضيق القاعدة الضريبية ، و هو الأمر جعل تلك الدول تسرف في إصدار النقود لسد عجز الموازنة ، مما رتب تصاعد معدلات التضخم . أما العوامل الخارجية تمثلت في عدم استقرار النظام الاقتصادي الدولي ولقد تأثرت افريقيا بهذه العوامل بشكل كبير.

تلك المعاناة التى تعانى منها الدول الافريقية ؛ كانت مقدمه للبحث عن آليات للخلاص من وطأتها ؛ وكان أحد تلك الآليات هى الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمحور رئيسى لأى إستراتيجية تنموية مستدامة ؛ الأمر الذى دفع تلك الدول للبحث عن سبل تمويل تلك المشروعات ؛ ووجدوا ضالتهم فى القطاع المصرفى ؛ هذا القطاع الذى شهد تطورات جذرية منذ استقلال غالبية الدول الافريقية وحتى تطبيق برامج الإصلاح المالي والمصرفي ، والتي أدت إلى فتح المجال المصرفي أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي وخصخصة البنوك العامة ، وازالة كل الحواجز التي تعيق البنوك من الاقتراض من الخارج ، واعطاء ها حرية

كاملة فى إدارة أنشطتها. و هدفت برامج تطوير القطاع المالي المطبقة في الدول الأفريقية الى تعزيز قدرة القطاعات المالية بها على تعبئة وتخصيص الموارد المالية بكفاءة وفاعلية ، وتضمنت إصلاحات القطاع المالي فى تلك الدول : تحرير أسعار الفائدة ، وتحرير اسعار الصرف ، والغاء التوجهات الائتمانية ، واستخدام ادوات السياسة النقدية غير المباشرة ، واصلاح التشريعات المنظمة للقطاعات المالية بها ، واعادة هيكلة المؤسسات المالية المملوكة للدولة .

ترتيبا على ما سبق يتناول البحث سبل التوظيف الأمثل للقطاع المصرفى لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بغية إستدامة الأهداف التنموية وتحقيق معطيات التنمية المستدامة ؛ وذلك بالتركيز فى التطبيق على جمهورية مصر العربية كنموذج لدول الشمال الإفريقى ؛ ونيجيريا كنموذج لدول الغرب الإفريقى .

***إشكالية البحث:**

تتمحور إشكالية البحث حول الاجابة عن التساؤل التالى :-

هل للقطاعات المصرفية دور فعال في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة" فى الدول الافريقية ؛ بالشكل الذى يساعد مجتمعات تلك الدول أن تصل الي حالة تمكنها من إستدامة الاهداف التنموية وتحقيق معطيات التنمية المستدامة .

***أهمية البحث:.**

تظهر أهمية البحث في عدة أوجه :.

١-بيان الدور التمويلي الخاص بالقطاعات المصرفية في مصر ودول غرب أفريقيا (بالتطبيق على نيجيريا)وأثره في تعزيز دور حاضنات الأعمال.

٢-مساعدة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى مصادر التمويل المصرفي في الدول محل الدراسة.

٣- بيان أهمية تطور نظام التمويل المصرفي القائم بهدف تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة

٤- توضيح دور حاضنات الأعمال فى دعم وتمويل المشروعات الصغيرة باعتبار ها إحدى الوسائل لتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة والفقر.

٥-الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الارتقاء باقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء في جميع المجالات والاصعدة المحلية والعالمية.

***اهداف البحث:.**

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

١-التعرف على دور القطاع المصرفي في مصر ودول غرب أفريقيا (بالتطبيق على نيجيريا) في تمويل حاضنات الأعمال.

٢-التعرف على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة.

٣-الطرح المعرفي لماهية حاضنات الأعمال وأهدافها والفرص التى يمكن أن تقدمها بوصفها أحد الأساليب الحديثة في دعم وحماية المشروعات الصغيرة فى ضوء ما تستهدفه استراتيجيات التنمية المستدامة للدول محل التطبيق (مصر ونيجيريا) .

***فرضيات البحث:**

يناقش البحث عدد من الفرضيات المتمثلة فى :-

١. طبيعة العلاقة بين القروض الممنوحة من القطاع المصرفي لتمويل المشاريع الصغيرة والنمو الاقتصادي فى الدول محل التطبيق (مصر – نيجيريا)
٢. تأثير سعر الفائدة على القروض الممنوحة ومستوى التوظيف في الدول محل الدراسة.

٣. العلاقة بين وجود وفاعلية حاضنات الأعمال والتنمية المستدامة في الدول محل الدراسة.

***منهجية البحث:**

يعتمد البحث في تحليله للظواهر والمتغيرات الاقتصادية وذلك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة منه والتأكد من صحة الفروض أو نفيها على ما يلى :

١-الطريقة البحثية: استخدم البحث الطريقة الاستنباطية وذلك من خلال إظهار السياسة النقدية المتبعة في الدول محل الدراسة ومردود هذا على طبيعة عمل القطاعات المصرفية فى تمويل حاضنات الأعمال واحداث تنمية مستدامة.

٢-استخدم البحث المنهج المسحي بالاعتماد على واقع البيانات المتوفرة والنشرات والدراسات الصادرة عن العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية في الدول محل الدراسة.

٣-استخدم البحث الاسلوب التحليلي الوصفى باعتباره الأسلوب المناسب لتفسير الظواهر والمتغيرات ذات الصلة بموضوع البحث .

***الدراسات السابقة:**

-اولا الدراسات العربية:

١- دراسة حرب (٢٠٠٦):بعنوان"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (التجربة السورية)":

وهدفت الدراسة إلى تحسين واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على إيجاد اسلوب ملائم لإدارتها ورعايتها والتعرف على المعوقات التي تحول دون مساهمتها اللازمة فى تنمية اقتصاد يحاول ايجاد حل مناسب لها فى رقعة متحركة تقودها وتوجهها منظمات لها من العراقة وأسلوب العمل المتطور .

وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك مجموعة من المعوقات والصعوبات التي تحول دون أن تقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا بأداء دور ها التنموى كما هو متوقع ومطلوب منها.

٢ -دراسة مريم اونور(٢٠٠٨):بعنوان"دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: دراسة حالة المرأة في ولاية البحر الاحمر من ١٩٩٥-٢٠٠٦":

وتتمثل مشكلة الدراسة في دور جمعية بورتسودان لتنمية الأعمال الصغيرة في مجال التمويل الأصغر بولاية البحر الاحمر، والخبرات والأنشطة التى تولدت عبر عمل الجمعية لفترة ٢٢عام وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١-التعرف على دور المشروعات الصغيرة فى تنمية المرأة .

٢-التعرف على المشاكل التى تواجه المشروعات النسوية الصغيرة وتقديم مقترحات للحلول.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك تزايد فى عدد النساء المستفيدات من جمعية تنمية المشروعات الصغيرة ووصلت نسبتهن إلى ٦٦٪ فى عام٢٠٠٥.

-وان معظم المشروعات النسوية الصغيرة ذات طابع تقليدي مما يدل على أن المشروعات الصغيرة تحتاج إلى مزيد من التطور.

-ان معظم الذين يعملون في مجال المشروعات الصغيرة يفضلون التعامل مع المنظمات مما يدل على ضعف الوعى المصرفي في هذا القطاع.

-ان المستوى التعليمي لعينة الدراسة يتراوح بين امي ومتوسط مما يدل على أن النساء العاملات في مجال المشروعات الصغيرة يعانين من تدنى المستوى التعليمي.

٣-دراسة دويس(٢٠١٣):بعنوان"دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس:

وهدفت الدراسة إلى إظهار مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في خلق واستحداث فرص العمل والتعرف على الأسباب التي جعلت من هذه المشروعات حل امثل لتقليص البطالة بالإضافة إلى التعرف على أسباب البطالة في الجزائر وتونس.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هى من بين القطاعات المساهمة في معالجة ظاهرة البطالة التى تؤثر سلبا على اقتصاديات الدول واستقرار مجتمعاتها.

٤-دراسة منى فايد وياسمين سليمان(٢٠١٥): - بعنوان"دور القطاع المصرفي المصري فى دعم تحويلات المصريين العاملين بالخارج":

وهدفت الدراسة إلى بيان جانبي العرض والطلب فى سوق التحويلات بمصر ودور القطاع المصرفي المصرى فى دعم هذا الجانب من خلال عرض للقطاعات المصرفية المصرية الداعمة لهذا الجزء المهم من إيرادات الميزانية العامة للدولة.

وتوصلت الدراسة إلى عدم جاهزية المنتجات المالية المرتبطة بالتحويلات بعد استهداف التضمين المالى وجذب المزيد من التحويلات .وعلى الرغم من ذلك ،يظهر حرص المؤسسات المالية ورغبتها في جذب المزيد من الجهد لتطوير المنتجات والخدمات المالية بسوق التحويلات .

والجدير بالذكر أن معدلات هجرة العمالة تفرض على الحكومات وصانعي القرار في القطاع المالي ضرورة الاهتمام باتباع الخطوات اللازمة لجذب المزيد من تحويلات العاملين بالخارج من خلال القطاع الرسمى.

-ثانيا الدراسات الأجنبية:

١-دراسة:(2006)planet finace&unrwa : بعنوان "اثر وفاعلية برنامج الاقتراض الصغير في الوكالة على حياة المقترضين":

وهدفت الدراسة إلى التعرف على إثر وفاعلية برنامج الاقتراض الصغير الذي تمنحه وكالة غوث وتشغيل اللاجئين على حياة المقترضين ،وتحسين ظروفهم المعيشية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين ربحية المشروع وفترة الالتحاق بالبرنامج وعلى مستوى الأسرة فإن الخدمات المالية المقدمة كان لها أثر إيجابي كبير وملموس على مختلف نواحي الحياة للعملاء ، بالاضافة إلى وجود علاقة طردية بين طول فترة الإنتماء للبرنامج والاستفادة من خدماته من جهة ودرجة الاستقلالية واحترام أفراد الأسرة من جهة أخرى.

٢-دراسة khan(2008) :بعنوان "التمويل الأصغر الاسلامي : بين النظرية والتطبيق":

وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على التمويل الأصغر الاسلامي من الناحية النظرية والتعرف على أساليب التمويل الإسلامي ، وعرض تجربة الإغاثة الإسلامية عبر العالم فى التمويل الأصغر الاسلامي والسياسات المتبعة عندها خاصة في مكاتبها في كل من البوسنة والهرسك كوسوفو ، وتعتبر هذه الدراسة نموذجا ومرجعا لبرنامج تمويل إسلامي يعمل وفقا للشريعة الإسلامية.

وتوصلت الدراسة إلى أذها قدمت نموذجا لمنتجات متعددة (تمويل المشاريع الصغيرة ، وتمويل الاسكان، والقروض الاستهلاكية) ، كما عرضت الدراسة العديد من السياسات والإجراءات المتعلقة بصرف القروض ومتابعتها والنماذج المستخدمة في ذلك.

٣-دراسة Niels hermes&Robert lensink : بعنوان " اثر دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفي المحلى على كفاءة البنوك المحلية":

وهدفت الدراسة إلى تحليل وقياس اثر دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفى المحلى على كفاءة البنوك المحلية على ٢٦ دولة من الدول النامية فقط خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٦).

وتوصلت الدراسة إلى أن دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المصرفى المحلى تؤدى إلى زيادة الدخل والأرباح والتكاليف للبنوك المحلية،وبالتالى فان دخول البنوك الأجنبية سيكون له أثر على السوق المصرفى المحلى فى كل من الدول النامية والمتقدمة

***التعليق على الدراسات السابقة:**

من خلال استعراض الدراسات السابقة يلاحظ أن معظمها قد أشارت إلى أن هناك طلبا متزايد على تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، الأمر الذى يجعل منها مدخل للتخفيف من البطالة والحد من وطأة الفقر عن طريق زيادة عدد المستفيدين من برامج التمويل لهذه المشروعات ، كما أشارت بعض الدراسات السابقة إلى الإشكاليات والتحديات التي يواجهها أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لذلك تمكن البحث من الاستفادة من تلك الدراسات فى إثراء الجانب النظرى للبحث.وان ما يميز البحث أنه يتناول تحليل دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل وتطوير حاضنات الأعمال باعتبارها مظلة لتزايد تلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القارة الأفريقية ، بلتطبيق على جمهورية مصر العربية ونيجيريا . وذلك من خلال آليات القطاع المصرفي والمبادرات التي يطلقها البنك المركزي وفكرة الشمول المالى ، وبذلك فإن البحث يعتبر مكمل للأبحاث والدراسات العلمية السابقة واثراء لموضوع دور القطاع المصرفي في دعم وتمويل حاضنات الأعمال ودورها في بناء المجتمع وانخفاض مستوى البطالة والفقر ؛ وبالتالى تحليل وقياس اثر تواجد وفاعلية برنامج الاقتراض من البنوك أو القطاعات المصرفية على استدامة الاهداف التنموية ومن ثم تحقيق معطيات التنمية المستدامة .

- **خطة البحث:**

يتناول البحث ثلاثة محاور رئيسية :-

١- الإطار النظرى للقطاعات المصرفية ودورها الريادي في تحقيق النمو الاقتصادي.

٢- واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

٣- المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة.

وفيما يلى بينا لتلك المحاور :-

أولا :- **الإطار النظرى للقطاعات المصرفية ودورها الريادي في تحقيق النمو الاقتصادى** :-

١-: الإطار النظرى للقطاعات المصرفية :-

حظيت خدمات الوساطة المالية باهتمام واسع في الادبيات الاقتصادية ، وتعددت وجهات النظر حول مدى أهمية ومساهمة خدمات الوساطة في إحداث نمو اقتصادي. بعد أن استبعد الفكر الكلاسيكي فكرة الاكتناز باعتباره مخالفا للرشادة الاقتصادية ، بسبب أهمية سعر الفائدة والعائد الذى يحصل عليه المدخر . وبحسب وجهة النظر تلك فإن المدخر هو نفسه المستثمر ، وان مرونة سعر الفائدة هى التى تحقق التوازن بين الادخار والاستثمار من خلال الجهاز المصرفي .

وقد ظهر لاحقاً خطأ هذه الفكرة ، وتبين مدى أهمية الجهاز المصرفي كوسيط يعمل لحشد المدخرات وتقليل الاكتناز إلى أدنى حد ممكن (باعتبار الاكتناز ادخار غير منتج) ، وتأتي مؤسسات الوساطة المالية انطلاقا مما تتصف به الدول النامية عموما من ارتفاع ظاهرة الاكتناز لعدة أسباب أهمها:

- ضعف الثقافة المصرفية.
- العادات والتقاليد والاتجاهات الدينية.

- ضعف مرونة الميل الادخار لتغيرات سعر الفائدة ، وكذلك الخوف وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامنى.

ثم جاء مارشال لينتقد الفكر الكلاسيكي ، حيث أعطى أهمية خاصة لدور الوساطة المالية فى إنجاح دور المبادر الريادى باعتباره رافعة للنمو الاقتصادي وفق نظرية "شومبيتر" التى أكدت على أن نجاح هذا المبادر يعتمد على حصوله على التمويل اللازم من القطاع المصرفي لتنفيذ الأفكار الإبداعية التي يمتلكها ، حيث طرح تأثير القطاع المصرفي على القطاع الحقيقي وعبر آلية التمويل .

ومع هذا تؤكد العديد من النظريات على أهمية القطاع التمويلى بشكل عام ، والقطاع المصرفي بشكل خاص في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة الهادفة إلى توسيع خيارات البشر - وفقا لتعريف تقرير التنمية البشرية- والقضاء على الفقر والبطالة ورفع مستوى المعيشة ، وبالتالى أصبح من المسلم به أهمية القطاع المالي فى الفكر الاقتصادي الحديث ليست من خلال تأثيره على كمية الاستثمارات فحسب بل من خلال تأثيره على نوعية الاستثمارات أيضا.

وتبين الأدبيات أن الادخار يعتبر حلقة الوصل والقناة التى تربط بين النمو الاقتصادي والتنمية كهدف أساسي للدول ، حيث أن رفع معدلات الادخار القومي لتحويل هذه المدخرات عبر قنوات الوساطة المالية وأهميتها في الدول النامية لتمويل عمليات الاستثمار فى مختلف القطاعات الاقتصادية ، سيؤدى بشكل حتمي إلى رفع رصيد المجتمع من رأس المال الاقتصادى الذى يعكس القدرة الإنتاجية الفعلية للاقتصاد المحلي ، بما يمكنه من الدخول فى مرحلة الانطلاق كمرحلة من مراحل النمو ، وذلك لضمان القدرة الذاتية للاقتصاد المحلي على النمو وتدبير الموارد المالية وتخفيف الحاجة إلى التمويل الخارجي . وبذلك اضحى القطاع المصرفي من القطاعات المهمة والمؤثرة في الاقتصاديات الحديثة ،ويسهم في تكوين القيمة المضافة الإجمالية للاقتصاد (عودة،٢٠١٣).

٢- علاقة القطاعات المصرفية بالنمو الاقتصادي فى مصر.

يعتبر القطاع المصرفي أحد أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي ، ليس فقط لدوره الهام في حشد وتعبئة المدخرات المحلية والأجنبية وتمويل الاستثمار الذى يمثل عصب النشاط الاقتصادي بل لكونه يمثل حلقة الاتصال الاكثر أهمية مع العالم الخارجي و وكذلك لكون تطوره وقوة أوضاعه معيارا للحكم على سلامة الاقتصاد وقابليته لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية .

٢/١-هيكل القطاع المصرفي المصري:

يضم القطاع المصرفي أربعين مصرفا ، تدير شبكة من الفروع تبلغ ٣,٦٨٣ فرعا ، وتقسم المصارف العاملة في مصر إلى ثلاث مجموعات:

- مصارف قطاع عام ويبلغ عددها ٨ مصارف .
- مصارف أهلية ويبلغ عددها ١٢ مصرفا .
- بالإضافة إلى ٢٠ مصرفا عربيا وأجنبية .

ويحتل القطاع المصرفي المصري المرتبة الرابعة بين القطاعات المصرفية العربية من حيث حجم الأصول ، والمرتبة الاولى بين القطاعات المصرفية للدول العربية غير النفطية .

ويبين الجدول التالي تطور بيانات القطاع المصرفي في مصر ٢٠١٨:

جدول 4: تطور بيانات القطاع المصرفي المصري

	2016	2017	الفصل الأول 2018
	مليون جنيه		
الأصول	3,962,637	4,813,343	5,109,319
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	1,300,243	1,463,380	1,549,610
إجمالي الودائع	2,754,165	3,314,141	3,467,290
رأس المال والإحتياطات	253,360	321,145	365,107
	مليون دولار		
الأصول	216,935	271,516	289,621
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	71,182	82,548	87,839
إجمالي الودائع	150,777	186,948	196,543
رأس المال والإحتياطات	13,870	18,115	20,696

المصدر: البنك المركزي المصري. ملاحظة: أسعار الصرف المعتمدة من البنك المركزي المصري – أسعار الصرف الرسمية كما يلي: ديسمبر/كانون الأول 2015: 1 دولار أميركي = 7.7301 جنيه مصري. ديسمبر/كانون الأول 2016: 1 دولار أميركي = 18.2665 جنيه مصري. ديسمبر/كانون الأول 2017: 1 دولار أميركي = 17.72765 جنيه مصري. مارس/آذار 2018: 1 دولار أميركي = 17.6414 جنيه مصري.

حيث بلغت الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي المصري حوالى ٥,١ تريليون جنيه (٢٨٩,٦ مليار دولار) بنهاية شهر مارس /آذار ٢٠١٨ مقابل ٤,٠ تريليون جنيه (٢١٦,٩ مليار دولار) بنهاية عام ٢٠١٦ محققة نسبة نمو ٢٩٪ بالجنيه المصرى و٣٤٪ بالدولار الامريكي خلا الفترة المذكورة.

كما بلغت الودائع حوالى ٣,٥ تريليون جنيه (١٩٦,٥ مليار دولار) بنهاية الفصل الاول ٢٠١٨ ،بزيادة ٢٦٪بالجنيه المصرى و٣٠٪ بالدولار الامريكي عن نهاية العام ٢٠١٦. وقد بدأ البنك المركزي المصري فى تحويل سياسته النقدية إلى سياسة توسعية منذ منتصف شهر فبراير /شباط ٢٠١٨ ، حيث قام بتخفيض سعر الفائدة على الايداع

والاقراض إلى ١٧,٧٥٪ و ١٨,٧٥٪ على التوالى، ثم إلى ١٦,٧٥٪ و١٧,٧٥٪ فى مارس /آذار. ومن المتوقع أن يؤدى هذا القرار إلى انتعاش أرباح المصارف المصرية خلال الفترة المقبلة ، والتى تراجعت فى الفترة الماضية نتيجة لزيادة أسعار الفائدة بعد تحرير الجنيه.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي المصري (مليار جنيه)

المصدر: البنك المركزي المصري.

رسم بياني 2: توزع التسهيلات الإئتمانية المقدمة للعملاء من المصارف المصرية – آذار/مارس 2018 (% من إجمالي القروض المقدمة)

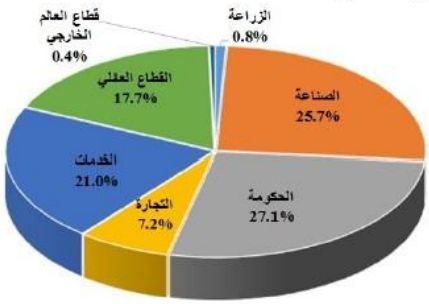

المصدر: البنك المركزي المصري.

٢/٢ -الشمول المالى فى مصر:

أظهرت أحدث بيانات البنك الدولي ارتفاع نسبة الشمول المالى فى مصر (المتمثلة في نسبة السكان البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية) من ٩,٧٪ عام

٢٠١١ إلى ١٤,١٪ عام ٢٠١٤ و ٣٢,٨٪ عام ٢٠١٧ ، وبلغت نسبة الشمول المالى لدى الرجال ٣٢,٧٪ مقابل ٢٧٪ لدى النساء.

وجاء هذا التحسن نتيجة لجهود القطاع المصرفي المصري الذى يضع الشمول المالى على رأس اولوياته لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ، وتحسين مستوى المعيشة وتمكين المرأة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من وطأة الفقر وعدم المساواة . هذا وفى إطار سعى البنك المركزى المصرى لترسيخ مفهوم الشمول المالى واعترافا بدوره الاجتماعي والاقتصادي الهام قام بإطلاق العديد من المبادرات من أهمها : تشجيع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٢/٣ -مبادرة تمويل و دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

أطلق البنك المركزي المصري فى مطلع عام ٢٠١٦ مبادرة هادفة لتخصيص القطاع المصرفى المصرى نحو ٢٠٠ مليار جنيه لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعائد منخفض ، لدعم تلك المشروعات وتحسين الأوضاع الاقتصادية للمصريين ؛ وفى اطار تلك المبادرة تم استخدام ما يقارب من ١٠٠ مليار جنيه من إجمالي االشريحة المخصصة لها ، لتخفيف أعباء تلك المشروعات حيث تم اعتماد سعر عائد متناقص لا يتعدى ٥٪ سنويا مقابل السماح للبنوك بخصم قيمة التمويل المباشر المقدم للمشروعات الصغيرة من قيمة الاحتياطي الإلزامي المودع لدى البنك المركزي.

٣- القطاعات المصرفية وفعاليتها في دول افريقيا :-

تقوم حاليا بنوك في إفريقيا، كانت ذات يوم محلية بدرجة كبيرة، بالتوسع في بلدان القارة وتهيمن الآن على القطاع لمصرفي في كثير من البلدان .وهذه البنوك، التي يطلق عليها البنوك الإفريقية، تقوم حاليا بإنشاء شبكات عبر الحدود واللحاق بالبنوك الأوروبية والأمريكية، التي جرت العادة على هيمنتها على العمل المصرفي في القارة. وتقوم هذه

الأطراف الإفريقية المؤثرة الجديدة بقيادة التوسع في الخدمات المالية والتكامل الاقتصادي في إفريقيا، على نحو يساعد على تحرير الإمكانات الهائلة لهذه المنطقة الآخذة في النمو بسرعة. وتُنشأ البنوك الإفريقية بالدرجة الأولى في أكبر اقتصادات القارة، مثل جنوب إفريقيا ونيجيريا والمغرب، ومن بلدان ذات تأثير داخل منطقة ما مثل كينيا .إلا أن واحدة من هذه المؤسسات الإفريقية الكبيرة، إيكو بنك (Ecobank) ، لها مقر في توغو بالغة الصغر . وقد نشأ إيكو بنك في منتصف الثمانينات في سياق الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، التي تتألف من 15 بلداً، ورغم أنه ليس أكبر البنوك الإفريقية، من حيث الأصول، فإنه يتجاوزها جميعا من حيث الانتشار الجغرافي. وفي وقت ابتعدت فيه البنوك العالمية عن العمليات الأضيق نطاقا والأعلى خطرا، يبشر توسع البنوك الإفريقية بتطور القطاع المالي في إفريقيا .فما تقوم به هذه المؤسسات الإقليمية لا يقتصر على سد الثغرات التي خلفتها البنوك العالمية المنسحبة بل إنها تقوم أيضاً بتعزيز التطور المالي والتكامل الاقتصادي.

ولكن حتى تتحقق الاستمرارية لهذا التوسع المصرفي الذي يتم من خلال شبكات كبيرة عبر الحدود، وحتى لا تنشأ مخاطر نظامية وحالة من عدم الاستقرار المالي كالتي شهدتها بنوك في أماكن أخرى، يتعين أن يكون هذا التوسع مصحوبا برقابة أقوى وزيادة في التعاون عبر الحدود.

هذا ولضمان الحفاظ على المكاسب الحاصلة من شبكات الصيرفة عبر الحدود في إفريقيا، يجب أن تتضمن ظاهرة البنوك الإفريقية تحسين الرقابة الموحدة وتعزيزها بمزيد من التعاون عبر الحدود .وتدعو أفضل الممارسات الدولية إلى اعتماد منظور موحد لعمليات المالك والمخاطر التي تواجهها المجموعات المصرفية، والتي غالبا ما تتضمن عقد اجتماعات لكل من الهيئات الرقابية وتبادل المعلومات الواردة في مذكرات التفاهم بين الهيئات التنظيمية والرقابية باستمرار .وينبغي أن يوضع هذا الإطار التعاوني في أوقات الهدوء وليس عندما تحدث أزمة. ويزيد انتشار البنوك الإفريقية من قابلية التأثر بالتداعيات الناجمة عن مشكلات مالية في البلدان الإفريقية

وقوة تلك التداعيات .و بدون فهم السبل التي يمكن من خلالها حل مشكلات البنوك المتعثرة، فمن الممكن ألا تكون للرقابة وحدها فعالية كافية .

ويجب ر فع المعايير التنظيمية والمحاسبية في إفريقيا إلى مستوى المعايير الدولية لتحسين الشفافية وتعزيز التكامل .ولتنفيذ هذه الاصلاحات، يمكن أن تضطلع المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي بدور مفيد في مواصلة تقديم مساعدة فنية واسعة.

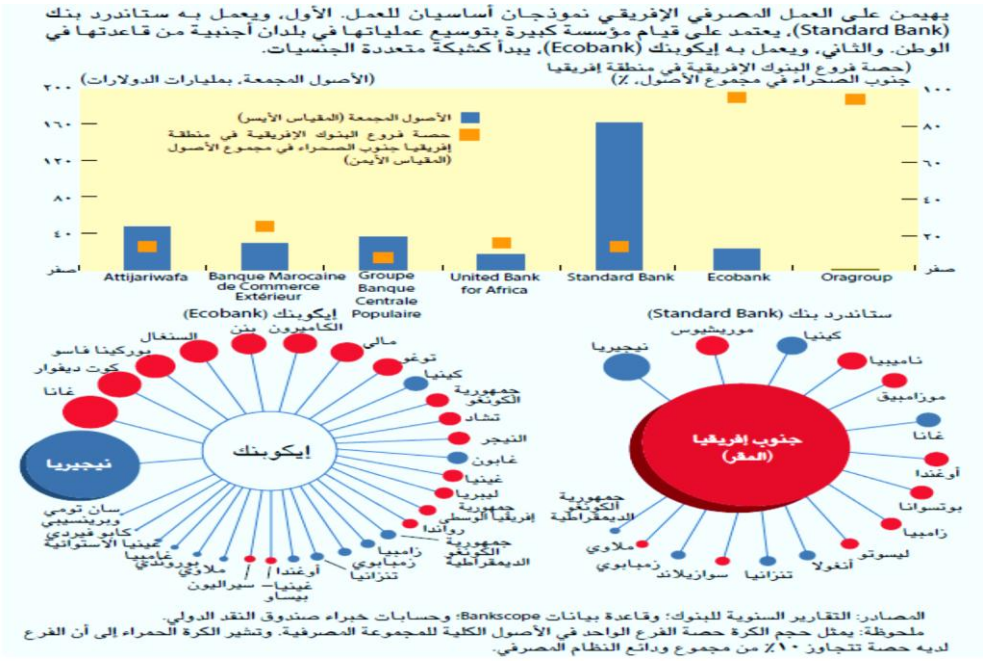

ثانيا :- واقع حاضنات الأعمال ودورها في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة :-

١- واقع حاضنات الأعمال ودور ها الر يادي في تحقيق الأ هداف المر جوة للتنمية المستدامة في مصر:-

بدأت العديد من الدول النامية عمليات البحث عن آليات جديدة فعالة من أجل

مواجهة الأوضاع الاقتصادية المترتبة على تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي،ومواجهة سياسات السوق المفتوح التى تنتهجها معظم دول العالم الان.

حيث أن إدارة قطاعات الأعمال باقتصاديات السوق تؤدى إلى توافر عمالة مدربة ينبغي لعدة الاستفادة منها وإدخالها في أسواق العمل بشكل أو بآخر ،فضلا عن ارتفاع معدلات البطالة لاسيما بين الشباب المتعلم وندرة فرص العمل المناسب للإعداد الضخمة من الخريجين . ومن هنا نجد أن آليات عمل حاضنات الأعمال تأتى فى مقدمة الحلول التي قامت العديد من الدول الصناعية المتقدمة بتوظيفها .

***دور حاضنات الأعمال فى تنمية النسيج الاقتصادي والصناعي:**

هناك مجموعة من الأدوار التي تقوم بها حاضنات الأعمال فى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة كما يلى (الشبراوى،٢٠٠٣: ٧٥-٧٧) :

- تشجيع خلق وتنمية المشروعات الصغيرة الجديدة .
- تنمية المجتمع المحلى .
- دعم التنمية الاقتصادية.
- دعم التنمية الصناعية والتكنولوجية.
- دعم وتنمية الموارد وخلق فرص العمل.
- العمل على حل كثير من المشكلات المجتمعية.

***تجربة مصر فى مجال حاضنات الأعمال:**

يجب أن نوضح الوضع الاقتصادى المصري قبل عرض تجربة الحاضنات المصرية ،مصر دولة نامية وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بها ٩٩٪ من حجم المشروعات غير الزراعية ،وتبلغ عددها ٢,٥ مليون مشروع تقريبا ،ويتألف السوق المصري من سوق رسمى واخر غير رسمى يمثل ٧٥٪ مما يعني أن لدينا سوق ضخم إلى جانب الأصول الغير مستخدمه ويمكن الاستعانة بها لدعم حاضنات

رواد الأعمال . حيث لا تزال حاضنات رواد الأعمال في مصر المهد ،ولكن نجد أنواع مختلفة منها ،فهناك منظمات المجتمع المدني التى تعمل على احتضان ورعاية المشروعات الصغيرة والجامعة والحاضنات الخاصة .

وقد احتلت مصر المرتبة ١٣١ من اصل ١٨٩ دولة (تقرير ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١٦ القائم عليه البنك الدولي). ومما لا شك فيه أنه ترتيب منخفض ، بالإضافة إلى ذلك لا يوجد وعى للمجتمع بدور رائد الأعمال وأهميته وبدور الحاضنات والمساعدات التي تقدمها للمشروعات الصغيرة رغم وصول معدلات البطالة إلى ١٣٪ ،فلا نجد ذلك الوعى الإعلامي والتربوى الا بصورة غير موسعة الذى مازال يحتوى على محتوى تقليدي لا يمكن الشباب من الانخراط في السوق المصري بأفكار مشروعات جديدة.

ولا يجب أن نغفل الوضع الحالى للمشروعات وما يحفها من عوائق ،وعلى سبيل المثال التمويل والتسويق والتدريب ، وبناءا عليه تبقى من الحلول التى يجب أن يتبناها صانع القرار لتذليل العوائق التي تواجه المشروعات الصغيرة.

وقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام ١٩٩١ ، ليتمحور هدفه حول تقديم الدعم المالي والفني المشروعات الصغيرة،ومن بعده تم إنشاء الجمعية المصرية لحاضنات المشروعات الصغيرة فى عام ١٩٩٥ ،وهى مؤسسة أهلية تعمل على إنشاء حاضنات للمشروعات الصغيرة بمختلف أنواعها ،وبالفعل تم إنشاء أول حاضنة فى عام ١٩٩٨ تحت مسمى حاضنة المشروعات التكنولوجية فى التبين وتم بالفعل استيعاب ١١ مشروع ،وللحاضنة قوة استيعابية تصل إلى ٤٠ مشروع.

***بعض الأمثلة لحاضنات الأعمال فى مصر:**

- حاضنة المشروعات والتكنولوجيا في مدينة بنها بمحافظة القليوبية.
- حاضنة الأعمال والتكنولوجيا في أسوان.

- حاضنة الأعمال حي الكوثر بمحافظة سوهاج.
- حاضنات التقنية بجامعة المنصورة.

***جدول يبين حاضنات الأعمال فى مصر:**

الحاضنة	المكان	خدمات مالية "تمويل"	النشاط
AUC Venture Lab	القاهرة	يوجد	تكنولوجيا
حاضنة جامعة الاسكندرية	الاسكندرية	–	تكنولوجيا
Technology Innovation and Entrepreneurship Centre	القاهرة	لا يوجد	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تكنولوجيا
نهضة المحروسة	القاهرة	لا يوجد	التكنولوجيا / أنشطة إجتماعية
Sustaincubator	القاهرة	لا يوجد	التكنولوجيا / المستدامة البيئية
GESR Incubator	القاهرة	يوجد	التكنولوجيا / أنشطة إجتماعية
Flat6labs	القاهرة	يوجد	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تكنولوجيا
JuiceLabs	القاهرة	يوجد	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / سوفت وير
TechWadi Sprint	القاهرة	لا يوجد	تكنولوجيا
Ideavelopers	القاهرة	يوجد	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات / تكنولوجيا
Junior Labs	القاهرة	لا يوجد	جميع الانشطة

GREEK Campus	القاهرة	لا يوجد	جميع الانشطة
مصر الخير GESR	القاهرة	يوجد	تكنولوجيا
Egypreneur	القاهرة	—	تكنولوجيا
Shekra	القاهرة	لا يوجد	جميع الأنشطة
مركز الابداع والتكنولوجيا وريادة الأعمال	القاهرة	يوجد	تكنولوجيا
بداية	القاهرة	يوجد	جميع الأنشطة

٢- دور حاضنات الأعمال فى تحقيق الاستقرار والتنمية في دول غرب أفريقيا (بالتطبيق على نيجيريا):

إن افريقيا كانت ومازالت محلا للكثير من الظواهر المدهشة طبيعيا وانسانيا وثقافياً وجغرافيا ، والان أصبحت أيضا ظاهرة حقيقية لحركة ريادة الأعمال وتأسيس الشركات الناشئة بناءا على إحصاءات ودراسات مختلفة تثبت أن هناك شيء عظيم ومختلف يحدث في القارة السمراء.

""حيث أوضحت الدراسات أن دول العالم الثالث تبوأت قائمة أكثر الدول التى تضم رياديين بين سكانها ، للعديد من الأسباب أهمها انهيار سوق الوظائف وانتشار الفقر والعدد الهائل من الشباب المنتشر في دول العالم الثالث."

فى عام ٢٠١٥ صدر بحث مطول أجرته مجموعة الشبكات التجارية البريطانية (المؤشر المعتمد Approved Index) بخصوص الدول التى تضم أكبر عدد من الرياديين على أراضيها ، استنادا لعدة معايير أهمها نسبة الرواد الأعمال البالغين الذين يملكون مشروعات تدر عليهم دخلا ثابتا ،كانت المفاجأة أن دولة أوغندا في افريقيا تتصدر القائمة بنسبة ٢٨,١٪ وبفارق كبير عن المركز الثاني الذى شغلته دولة

تايلاند بنسبة ١٦,٧٪ وكانت نتيجة الدراسة بمثابة مفاجأة للكثيرين الذين تصوروا تصدر دول العالم المتقدمة مثل أمريكا وبريطانيا واليابان .

وفى غرب أفريقيا التى تمثل تجمعا إقتصاديا يعرف باسم "ايكواس" يمكن القول أنه ثمة شيء ما مهم يحدث في تلك المنطقة يمثل ارهاصات لميلاد "وادى سيليكون أفريقي واعد".

و فى تلك المنطقة نشأت العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية ،ابرز ها مناخات استثمارية ملاءمة لمشروعات تجارية وصعود واضح للطبقة الوسطى وتقديم برامج دعم للشركات الناشئة وتوجيه المشروعات الريادية الأمر الذي جعلها بيئة خصبة لظهور حركة نشطة لريادة الأعمال بشكل واضح ، هذا التطور المدهش في غرب أفريقيا ظهرت نتائجه على تقرير أصدره البنك الدولي فى إطار برنامج (Doing Business) لعام٢٠١٥ حيث تم ادراج كل من السنغال و ساحل العاج في قائمة تشمل أفضل عشرة دول فى العالم من حيث آليات تسهيل ممارسة الأعمال التجارية لعامة ٢٠١٣/٢٠١٤.

وهناك تقارير معينة ترصد واقع ريادة الأعمال تشير بوضوح إلى مثلث العمالقة (كينيا- نيجيريا-جنوب افريقيا) باعتباره المثلث الريادى الأساسي في افريقيا ، كون أن البلدان الثلاثة تتمتع بمستويات عالية من الموارد والحراك الاقتصادى من ناحية ، وتحسين ملحوظ من ناحية أخرى فى آليات إنشاء المشروعات الريادية المبتكرة خصوصاً المتضمنة لأدوات تقنية ، ووفقا لتقرير يتتبع حركة ريادة الأعمال فى القارة حيث ذكر أن : استحوذت كينيا (شرق القارة)، نيجيريا(غرب القارة)، جنوب افريقيا على نصيب الأسد من حصص تمويل المشروعات لعام ٢٠١٦ بنسبة ٨٠٪ تقريبا من إجمالي ال١٢٩ مليون دولار تم ضخها لتمويل ١٤٦ مشروع ريادة فى القارة بزيادة ١٧٪فى عام ٢٠١٥ .

وتمثل نيجيريا -البلد الضخم والأكبر كثافة سكانية-الذى يقع في منطقة غرب أفريقيا حيث حركة ريادة الأعمال بها متنامية بشكل كبير ، لدرجة أن ٤٧٪ من إجمالي المشروعات المقترحة على مستوى القارة للحصول على الجائزة الأفريقية لريادة الأعمال لعام ٢٠١٥ كانت مقدمة من نيجيريا. وكانت ٧١٪ من إجمالي المشروعات تستهدف قطاعات حيوية هى التعليم والصناعة والاتصالات والزراعة والطاقة . ووجد أن ٤٠,٧٪ في كل من نيجيريا وزامبيا هن من النساء اللواتي يمتلكن مشروعات ريادية أو يقمن بإدارة مشروع ، حيث يمثل فى غرب أفريقيا أكثر من ٢٠٪ من رواد هذه المنطقة هم من النساء .

والخلاصة أن افريقيا ترسل إشارات متصاعدة للعالم كله خلال السنوات الأخيرة بأنها **"القلعة القادمة لريادة الأعمال العالمية".**

ثالثا:- المشروعات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بأهداف التنمية المستدامة :-

١- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة في مصر:

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسى لاقتصاد اى دولة سواء متقدمة أو نامية ، وتتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل ،كما أنها وسيلة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص فضلا عن أنها تحتاج إلى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط .

وتمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر قوة ديناميكية تدفع الاقتصاد نحو النمو المستدام وترفع مستوى التوظيف ، وتدعم الملكية الخاصة وتتميز بالمرونة حيث يمكنها التكيف بسرعة لتغيير الطلب فى السوق وظروف العرض ،وتساعد تنوع الأنشطة الاقتصادية على سد احتياجات الافراد وتساهم في التصدير . ومن أجل تعزيز دور القطاع يجب توفير سياسات تعزز الإطار المؤسسي والتنظيمي كما يجب توفير معلومات وتوفير المعرفة والوعي المشترك للقطاع .

***حال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر:**

١/١- نمو القطاع الخاص في مصر :

بلغ إجمالي عدد المنشآت بالقطاع الحكومي والخاص ٦,٤ مليون فى عام ٢٠١٧ ،مقابل ٤,٦ مليون فى عام ٢٠٠٦ محقق نسبة تقدر بحوالى ٣٩,٨٪ ، حيث احتلت محافظة القاهرة أعلى نسبة للمنشآت العامة حيث بلغت ١٢٪ عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء)

وبلغت المنشآت العاملة نحو ٦,٤ مليون منشأة عام ٢٠١٧ ، سجل منها القطاع الخاص نسبة ٩١,٤٪ ومن ثم القطاع الحكومى بنسبة ٦٪.

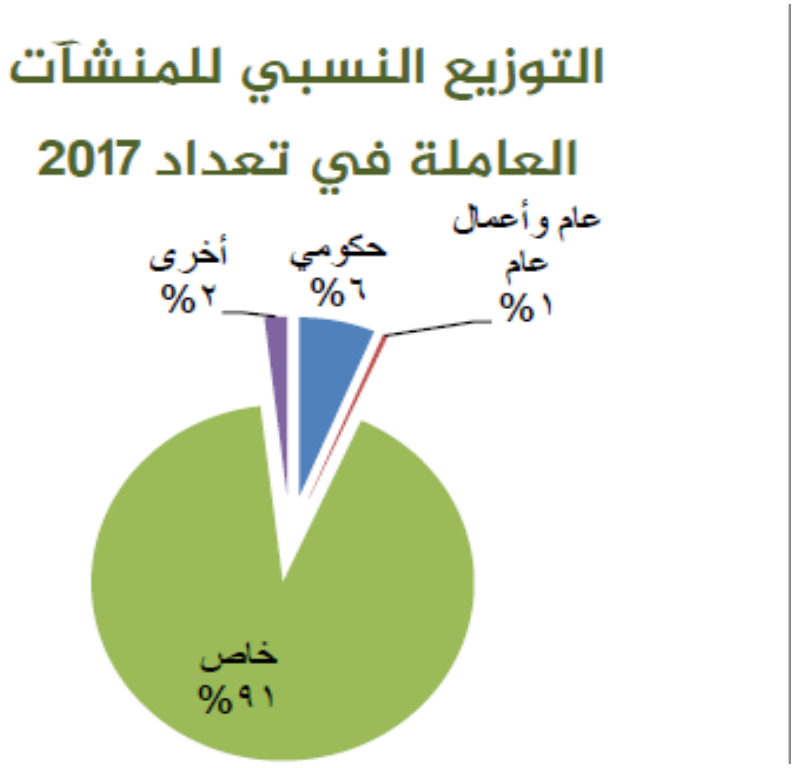

١/٢ -توزيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة طبقا لرأس المال :

طبقا لتعريف جهاز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر . تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ٩١٪ من المشروعات فى مصر والتى لا تتعدى رأسمالها ٢٥٠ الف جنيه مصري ، في حين تمثل المشروعات المتوسطة ٧٪ فقط وهى لا يتعدى رأسمالها ١٥ مليون جنيه مصري.

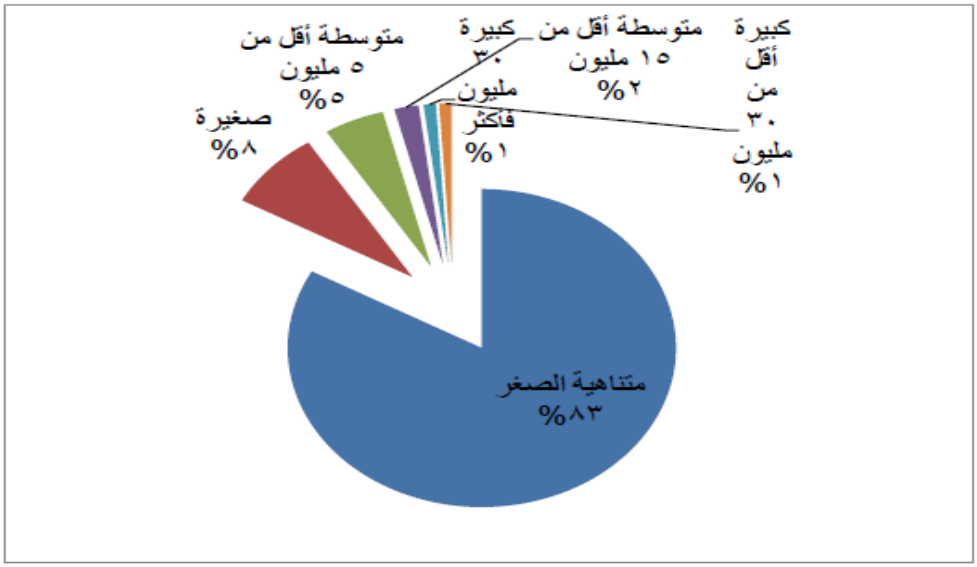

١/٣ـ مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصدير :

إن المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر لا تستطيع النفاذ للأسواق الخارجية ، إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول الأخرى ،حيث تساهم بنسبة ٤٪ من الصادرات فى مصر ،بينما تساهم بنسبة ٤٩٪ فى إيطاليا ، و٣٦٪ بجنوب افريقيا ،و ٣١٪ في المغرب.

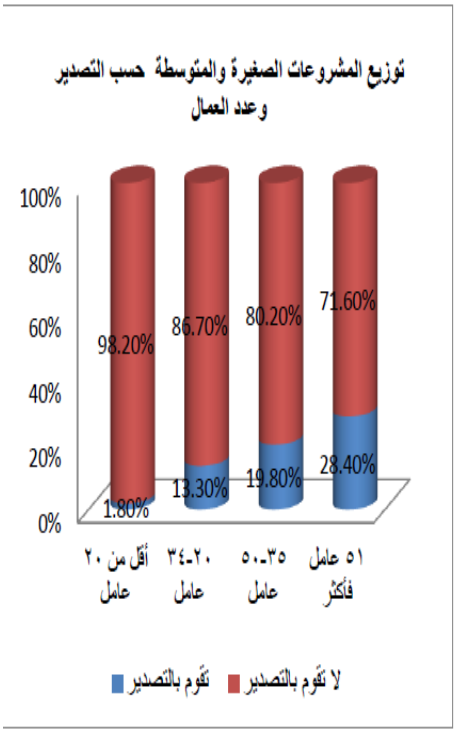

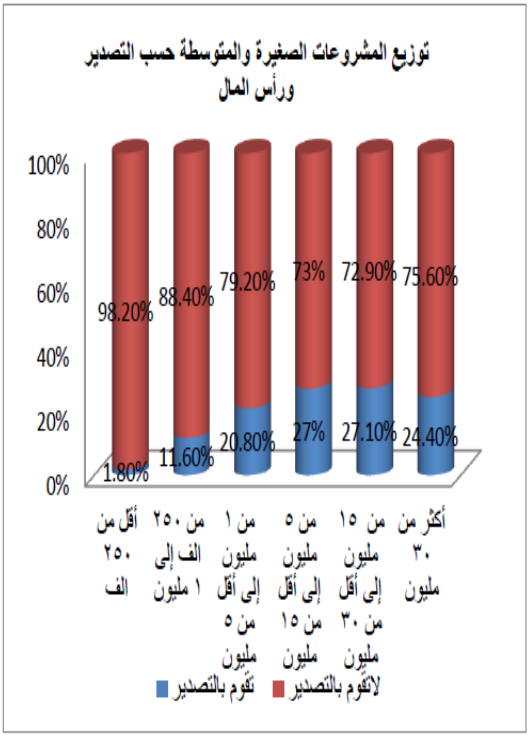

وتشير الاشكال السابقة إلى وجود ارتباط إيجابي بين كل من رأس المال و عدد العاملين من جهة ومن الجهة الأخرى حجم التصدير من ناحية أخرى . حيث نجد أن وفقا لرأس المال أنه يزيد حجم الصادرات كلما زاد رأس المال ، وانه وفقا لعدد العاملين أنه كلما زاد عدد العاملين كلما بالضرورة زاد حجم الصادرات وهذا بدوره له تأثيره الإيجابي على نسبة التوظيف في الدولة .

١/٤-حجم العمالة التى توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر :

حيث يوفر هذا القطاع الحيوي والهام في حدودنا يقارب ٧٥٪ من فرص العمل ، ويدخل السوق المصري ما يقرب من٤٠ الف مشروع جديد سنويا . وتضع الدولة هذا القطاع ضمن أولوياتها لمحاور التنمية فى الفترة القادمة وفقا لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠ .

وبلغ إجمالي فرص العمل التى وفرتها هذه المشروعات الصغيرة ٥١,٢ الف فرصة عمل عام ٢٠٠٩ زادت إلى ٨٨,٣ الف عام ٢٠١٥ بنسبة زيادة ٧٢,٦٪ .

وبلغ إجمالي عدد فرص العمل للمشروعات متناهية الصغر الممولة من وزارة التضامن ٨١,٩ الف فرصة عمل خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٤) ، يأتي نشاط الإنتاج الزراعي في المرتبة الأولى بنسبة ٦٢,٥٪ من إجمالي عدد فرص العمل ، يليه الأنشطة التجارية بنسبة ٢٣,٦٪ .

***المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر :**

١-**مشكلة التمويل** : وتعتبر من أبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، وذلك لان المصارف عادة ترى بأن مستوى المخاطر المرتبطة لإقراض هذه المشروعات اكبر من المخاطر المرتبطة لإقراض المشروعات الكبيرة . ويعود ذلك إلى عدم استطاعة المشروعات الصغيرة استغلال الائتمان الممنوح لها بشكل جيد .

فضلا عن عدم قيام هذه المشروعات بتقديم حسابات الأرباح والخسائر إلى المصارف فى الأوقات المناسبة أو أنها لاتقدمها على الاطلاق .

وغالبا ما تشتكى المشروعات الصغيرة بأن البنوك تأخذ وقتا طويلا في إنهاء معاملات الائتمان مما يسبب لها خسائر و هذا نتيجة عدم توفر الضمانات المطلوبة من قبل البنوك .

٢-ندرة الكوادر الادارية المؤهلة :- وذلك لإدارة لتسيير المشروعات الصغيرة بالشكل المطلوب وكذلك انخفاض مستواها الإداري والمحاسبى والاقتصادي والفني .

٣-تسويق المنتجات فى الأسواق الداخلية والخارجية : و صعوبة التسويق الداخلي تكمن في صغر حجم السوق أو عدم إمكانية التسويق بالشكل المطلوب .

أما التسويق الخارجي "التصدير " مهمة تتطلب الكثير من الإمكانيات والمهارات وكذلك المعلومات حول أذواق المستهلكين في الخارج ومستويات الأسعار ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير .إلى جانب تدنى المستوى التكنولوجى للعديد من منتجات المشروعات الصغيرة .

٢- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية فى دول غرب أفريقيا (بالتطبيق على نيجيريا):

يعد الاستثمار فى أفريقيا الأفضل بالنسبة لصغار المستثمرين الذين يعانون في بلادهم من كثرة التكاليف أو المنافسة الشرسة مع كبرى الشركات أو أوضاع السوق المتغيرة . فهناك فى أفريقيا توافر العديد من الفرص الاستثمارية التى يمكن اقتناصها بقليل من التكاليف ، وبخلاف كثرة الفرص وانخفاض التكاليف توجد العديد من المزايا مثل : قوانين الاستثمار الميسرة ، و فرة الموارد الطبيعية ، توافر العمالة المدربة بأسعار رخيصة .

هذا وتشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا أغلبية المشروعات التجارية وتعتبر العامل المحرك للنمو ، شأنها فى ذلك شأن كثير من الدول الأخري . ويعمل في نيجيريا المكتب الوطنى لاكتساب التكنولوجيا والنهوض بها وتطويرها (NOTAP) ، على إطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا لتفعيل دورها في النمو الاقتصادي وذلك من خلال تقديم عدد من البرامج وهى كالتالي :

- توعية المواطن النيجيرى بوجود مركز الإعلام بشأن المعلومات المطلوبة في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- تعميم المعلومات التكنولوجية على الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدتها على الارتقاء بما لديها من طرائق صنع ومنتجات وتحسين قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية والداخلية.

ومن الأهداف التي تسعى نيجيريا إلى تحقيقها :

- تحقيق الشمول المالى والاقتصادي المستدام والقادر على الصمود في مواجهة المناخ من أجل الشباب وخاصة في قطاع الزراعة الذي يعتبر من القطاعات المربحة في نيجيريا [١].
- تعزيز المؤسسات على مستوى الولايات والمجتمعات المحلية للعمل مع الشركات الخاصة فى سلاسل القيمة الرئيسية .

***الخاتمة :**

تناول البحث دور القطاعات المصرفية فى تمويل حاضنات الأعمال واحداث تنمية مستدامة في كل من مصر ودول غرب أفريقيا (بالتطبيق على نيجيريا) دراسة مقارنة ،حيث تناول المشكلة الرئيسية للبحث : سبل تعزيز وقدرة القطاعات المصرفية فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من خلال حاضنات الأعمال ودورها الريادي في تحقيق التنمية المستدامة ٢٠٣٠، و تم وضع فرضيات البحث في معرفة العلاقة بين المتغيرات المستخدمة في البحث ،ومدى إسهام السياسة النقدية والمصرفية المتبعة في الدول محل الدراسة ومردود هذا على طبيعة النشاط التمويلى المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

(١) حيث أنه فى شراكة بين IFAD وبين الحكومة النيجيرية يقوم لبناء مؤسسات ريفية وارساء مبادرات إنمائية مدفوعة بالمجتمع المحلى ،وتنمية الأعمال الزراعية التى تعود بالربح على أصحاب المشاريع الصغيرة .والسعر إلى تحقيق الشمول المالى للأسر الريفية الفقيرة .

وكذلك عرض لفكرة الشمول المالى وتأثير ذلك على النمو الاقتصادي المستدام ، ومدى قدرة الدول محل الدراسة من الاستفادة من هذه المبادرة الفاعلة ، اثر ذلك على مستوى التضخم والبطالة ،وعلى مستوى القطاع الإنتاجي في رفع مستوى المعيشة والرفاه للمجتمع فى كل من مصر ودول غرب أفريقيا "نيجيريا".
وكذلك عرض لتنامى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والتعرف على المعوقات والصعوبات التي تواجه الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول محل الدراسة ومردود هذا على التنمية المستدامة .

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- اتباع مصر لسياسات الإصلاح الاقتصادي وهذا بعد تعويم العملة المحلية.
- تأثير القرارات التي اتخذها البنك المركزي المصري والمبادرات التي يطلقها ومدى نجاحها في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- اثر التغيرات في سعر الفائدة والسياسية النقدية المتبعة على انخفاض مستوى التضخم في مصر .
- تتعثر دول غرب أفريقيا وخاصة "نيجيريا" في طريق الإصلاح الاقتصادي وبالتالي لابد من تبادل الخبرات والتجارب الاقتصادية بينها وبين مصر .
- تواجد مؤسسات ريادية وداعمة في مصر ودول غرب أفريقيا وتفعيل دورها التنموى يساعد في علاج مشكلات البطالة في الدول محل الدراسة ومردود هذا على التنمية المستدامة .

مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول محل الدراسة ومردود هذا على التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها .

- تنامى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في نيجيريا وخاصة صناعة الأثاث والقطاع الزراعي وبالتالي لابد من تبادل الخبرات بينها وبين مصر ومختلف الدول الأفريقية الأخرى .
- هناك طرق عديدة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل التمويل الرسمي وغير الرسمي ورأس مال المخاطر والتأجير التمويلى وانشاء بورصات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، ومصادر التمويل الإسلامي ،وبرامج التدريب والتسويق .

***التوصيات :**

يقدم البحث مجموعة من التوصيات وهى ما يلى :

- لابد من تبادل الخبرات والتجارب الاقتصادية بين الدول الأفريقية وخاصة دول محل الدراسة ومردود هذا على التنمية المستدامة للقارة .
- لابد من إيجاد حلول للمشكلات والصعوبات التي تواجه الاستثمار في مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ودول غرب أفريقيا بالتطبيق على ‘‘نيجيريا".
- يجب تفعيل دور حاضنات الأعمال ودورها الريادي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وبالتالي خلق فرص العمل والقضاء على البطالة.
- يجب وضع حلول لمشكلات التمويل من قبل المصارف على مختلف أنواعها وخاصة القروض الممنوحة للمشروعات.
- ضرورة وضع منظومة سليمة للذقل بأنواعه والعمل على حل مشكلاته في افريقيا وذلك فى إطار تعزيز سبل التعاون التجاري المشترك بين بلدان القارة السمراء.
- تقديم دورات تدريبية للرواد في مجال التكنولوجيا الحديثة والنهوض بمستوى الخدمات الإنتاجية والتسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ، وتبادل الخبرات بين الدول الأفريقية وخاصة دول محل الدراسة.

- يوصى البحث تفعيلا لدور مصر الريادى في افريقيا بإقامة معارض سنوية لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ويتم إقامته في محافظة أسوان باعتبارها مدينة الثقافة الأفريقية، والثاني في محافظة دمياط خاص بصناعة الاثاث ولنيجيريا مشروعات صغيرة في مجال الاثاث.
- تأسيس صناديق استثمارية ومحافظ مالية مخصصة للاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة واعفاءات ضريبية .
- تشجيع القطاع الخاص على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إعفاءات ضريبية وتسهيلات استثمارية ، كما يمكن اعتبار عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تمولها شركة القطاع الخاص من الضمانات المطلوبة لحصول الشركة على قروض بنكية .
- السعي إلى إنشاء بنك مركزي افريقى ، وبورصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أفريقية
- تعزيز ثقافة الريادة في المجتمع الافريقي ونشر الوعى العلمى المنظم حول ادخال مقررات الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المناهج الدراسية أو جعلها متطلب جامعى وذلك بهدف بناء ونشر ثقافة العمل الحر ، خاصة بين قطاع الشباب على أسس علمية.

المراجع

اولا المراجع العربية :

-العطية ، ماجدة ، إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى ، دار الميسر للنشر والتوزيع ،عمان الاردن ، ٢٠٠٢. ٢٠٠٩.
-اشرف محمد دولية ،اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، مجلة البحوث الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ،القاهرة ،السنة الرابعة والعشرون ،العدد الرابع ،اكتوبر ٢٠٠٦م،ص٦.
-المعهد المصرفى المصري، دور البنوك التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مفاهيم عامة ،العدد الثامن ، البنك المركزي المصري ، الموقع الالكتروني:www.ebi.gov.eg.
- بدر حمدان ، تحليل مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني (١٩٩٥-٢٠١٠) ،رسالة ماجستير ،جامعة الأزهر ،غزة ،٢٠١٣.
-بيان حرب ،دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: التجربة السورية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (٢٢)،العدد(٢)،دمشق، ٢٠٠٦.
-توفيق عبد الرحيم حسن ، إدارة الأعمال التجارية ،دار الصفاء للنشر ، عمان ،٢٠٠٩.
-حسين عبد المطلب الاسرج ،مستقبل المشروعات الصغيرة فى مصر ، كتاب الاهرام الاقتصادي ،العدد ٢٢٩،مطابع مؤسسة الأهرام ،القاهرة،اكتوبر٢٠٠٦م،ص١.
-دليل المعرفة المصرفية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،مؤسسة التمويل الدولية ، مجموعة البنك الدولي،٢٠٠٩م، ص٧.
-عمر خلف فزع ،مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق..التوطين والتمويل ،مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية ،٢٠١٣م،ص١٣٠.
-سماح الصفدى منهجية الإقراض بضمان المجموعة :دراسة حالة برامج الإقراض بضمان المجموعة والادخار فى قطاع غزة ،رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،٢٠٠٤.
-محمد مصطفى غانم ، واقع التمويل الأصغر الاسلامي وآفاق تطويرها في فلسطين :دراسة تطبيقية على قطاع غزة ، رسالة ماجستير ،الجامعة الإسلامية ،غزة ،٢٠١٠.

-وفاء دويس ،دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض مستوى البطالة في الدول النامية : دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس، رسالة ماجستير ،جامعة قاصدى مرباح -ورقلة ، الجزائر،٢٠١٣.

ثانيا المراجع الاجنبية :

-Aliyev,Fuad, problems and prospects of introduction Islamic microfinance in Azerbaijan Republic .paper for the 17th conference on monetary and foreign exchange policies (may,15-16,2007), Tehran,Iran,2007

-Khan,Ajaz Ahmad, Islamic Microcredit: Theory, policy and practice ,2008

-Planet Finance & Unrwa , Impact Assessment study for Unrwa microfinance and micro enterprise department, 2006.

-John Geanakoplos ,the leverage cycle in D.Acemoglu , K.Roggoff and M.Woodford , NBER , Macroeconomic Annt, 2009.